المعقودة مع السلطة . وليس فيها ما هو غير واضح وغامض . ثانيا : ان المقاومة متمسكة بكافة المكتسبات التي حصل عليها الشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه » . وقد تصدت الحركة الوطنية اللبنانية لموضوع نزع السلاح من ايدي الفلسطينيين . فقد اذاع المحامي عزت حرب ، رئيس جمعية متخرجي المقاصد ، بيانا (نشرته « فلسطين الثورة » ٥/١٤) جاء فيه استعراض لما نسب الى الرئيس فرنجية في هذا الصدد ثم توصل الى ما يلي « ان هذا الكلام يقصد منه في نظرنا : اولا — البدء في عملية نزع سلاح المقاومة الفلسطينية وتجريد المخيمات منها تمهيدا لتصفيتها لان هذه الخطوة تماما قد لجأ اليها الحكم الاردني قبل مجازر ايلول . ثانيا — اخضاع مخيمات الفلسطينيين للضغط وضبط الحركة من خارجها يتنافى مع أمن الثورة ويعطل المقاومة ويعيدها الى الوضع السابق المعروف للاجئين قبل ١٩٦٧ . ثالثا — ان مثل هذا الكلام المنسوب الى فخامة الرئيس يعني ان السلطة تريد فتح ملف القضية الفلسطينية واعادة النظر في الوجود الفلسطيني وهو أمر لا تملكه من الا من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمر الذروة الذي حدد الوجود العربي والدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كلها ... »

بجانب هذه « المطاليب » التي حاولت السلطة ان تجعلها مرتكزات لسياستها قامت السلطة بأجهزتها الاعلامية ومن خلال الصحف اللصيقة بها بحملة تعبئة تسند مرتكزاتها تلك . وقد لخصت « فلسطين الثورة » (٥/١٣) المحاور التي اعتمدتها هذه الحملة بما يلي : ١ — التركيز على ما يسمى بامتيازات الفدائيين وتجاوزاتهم للقوانين . ٢ — تصوير التلاحم بين الثورة والحركة الوطنية والتقدمية في لبنان على انها تدخل في الشؤون الداخلية . ٣ — استخدام لفظ « الغرباء » في سياق التعليقات للتلميح الى ان الوجود الفلسطيني في هذا البلد العربي وجود دخيل . ٤ — استعارة لفظ فدائي شريف وغير شريف ، ومعتدل ومتطرف من حملة التعبئة الملكية الاردنية التي سبقت ايلول ١٩٧٠ . ٥ — نشر الاخبار المختلقة عن خلاف بين المنظمات . بالاضافة الى ذلك كان واضحا ان هناك تركيزا على ان الوجود الفلسطيني المقاوم في لبنان يشكل انتقاصا من السيادة اللبنانية ، كما جرى تمجيد كبير لدور الجيش اللبناني خلال الازمة وتأكيد على ان ما قام به كان واجبا « يؤديه في سبيل الوطن » . وقد تمكنت السلطة من ممارسة حملتها التعبوية الاعلامية على هذه المحاور في ظل حالة الطوارىء التي اعلنتها والتي فرضت بموجبها رقابة مشددة على الصحف ووسائط الاعلام .

ضمن هذه الاجواء وفي ظل الفراغ الدستوري الذي سببته استقالة الحافظ من رئاسة الحكومة بدأت اجتماعات اللجنة المشتركة العليا عصر يوم ٥/١٥ . وفي هذا اليوم ذكرت نشرة « المقاومة » انه « في الوقت الذي كانت تتصاعد فيه الحملة السياسية من السلطة وبعض كبار الساسة الانعزاليين في لبنان على حركة المقاومة مطالبة اياها بالتخلي عن مصادر قوتها الرئيسية ، كان القصر يتحرك سياسيا باتجاه آخر موفدا السيد صائب سلام الى قيادة المقاومة ومكلفا اياه بتبليغها بأنه ، اي رئيس الجمهورية ، مستعد للالتزام باتفاق القاهرة نصا وروحا شرط تشكيل لجنة موسعة (خمسة من كل طرف) تبحث في تطبيق هذا الاتفاق بشكل عملي . وأعلن رئيس الجمهورية من طرفه تشكيل اللجنة برئاسة العقيد احمد الحاج وعضوية ديب كمال وسليم مغبغب [مقدمان] واثنين من القضاة » . وقد أعلنت المقاومة (كما جاء في النشرة) ان نجاح المفاوضات بين السلطة والمقاومة لتطبيق بنود اتفاق القاهرة وملحقاته مرهون بالدرجة الاولى في توفير الاجواء السياسية والعسكرية الايجابية في لبنان والتي يمكن تلخيصها : ١ — تشكيل حكومة وطنية قوية تكون مسؤولة سياسيا ودستوريا عن نتائج هذه المفاوضات . ٢ — الغاء حالة الطوارىء . ٣ — الغاء كافة مظاهر التوتر من حصار مسلح حول المخيمات الى عودة الجيش الى مواقعه السابقة قبل ٢ ايار وازالة كافة الحواجز العسكرية . غير ان المقاومة سمت ممثليها الى هذه اللجنة (ابو الزعيم وابو عدنان وصلاح صلاح) التي ابتدأت اعمالها عصر يوم ٥/١٥ . وقد بدأ الاعلام اللصيق بالسلطة يستبق الاحداث ويسرع في اظهار مطاليب السلطة من المقاومة في هذه الاجتماعات فقد أشارت « النهار » (٥/١٦) الى انه سيكون ثمة اتفاق جديد وصفته بأنه « اتفاق قاهرة مجدد » وان البحث دار في الاجتماع الاول حول النقاط التي حملها الرئيس الحافظ الى قيادة المقاومة يوم ٥/١٤ وان الجانب اللبناني نال اجوبة ايجابية على معظم النقاط المطروحة وان البحث يدور حول تصنيف الاسلحة الثقيلة . غير ان